خلال عام ٢٠٠٧

كربلاء: إنجاز أكثر من ٢٠٠ مشروع بكلفة ٩٠ مليار دينار

تخصيص ٣٥ مليار دينار الى مشاريع البلديات

كربلاء/ المدى

بداية الإعمار والتخطيط

ويضيف: إن اللجنة باشرت إعداد أولوياتها في بداية العام ذاته وتم رفعها إلى وزارة المالية والتخطيط إلا أن التخصيص وإطلاق الصرف بدأ في ١٢/ ٢٠٠٦/٦، أما قبل هذا التاريخ فقد تولت لجنة الاعمار الإشراف ومتابعة المشاريع الخاصة بالدول المانحة التي كانت تنفذ في المحافظة وكانت قليلة جدا إضافة إلى بعض المشاريع التي تم تخصيص المبالغ لها من مجلس المحافظة. وبسبب عدم وجود موارد مستقلة للإعمار اصدر مجلس المحافظة قرارا يقضي بالاستفادة من المبالغ المتأتية من إيرادات مقالع الرمل التي يستوفيها المجلس لتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية الصغيرة في الاقضية والنواحي حيث تولت اللجان المحلية في هذه الاقضية والنواحي تنفيذها المشاريع بالتنسيق مع دوائرها ومتابعة لجنة الاعمار علما انه كان مخصص إلى المحافظة ٤٠ مليون دولار إلا أنها لم تنفق إلا في ٢٠٠٧ وفي بعض من هذه المشاريع والمشاريع الأخرى بانتظار المصادقة عليها من مجلس الوزراء إلى الآن بعد إحالتها إلى الشركات والمقاولين.

إهمال سابق وبنى تحتية هائلة

واوضح رئيس لجنة الاعمار بقوله: ولأن كربلاء على الرغم من كثرة المشاريع التي تنفذ فيها حاليا إلا إن المواطن لا يلمس شيئا منها سوى إنها تقوم بأعمال مد أنابيب تحت الأرض دون أن تكون هناك مشاريع مرئية كما يقول بعضهم وهو يجيب على سؤال ما اذا كان يرى إعمارا في المدينة.

في حين يقول رئيس لجنة الاعمار:إن كربلاء كانت مهملة من ناحية البنى التحتية لاسيما مشاريع المجاري والماء والذي كان سبباً للتخلف وصعوبة أن يكون الإعمار ظاهراً للمواطن في الوقت الراهن وهذا ما تركه النظام المباد من إهمال كبير في جانب الخدمات و البنى التحتية لاسيما مشاريع الصرف الصحي ومجاري مياه الأمطار وشحة المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية والنائية إضافة إلى مركز المحافظة لذلك سعت لجنة الإعمار ومجلس المحافظة لرسم سياسة اعمارية قائمة على أساس إقامة مشاريع البنى التحتية وهي مشاريع غالبا ما تكون تحت الأرض لذلك تم تنفيذ مشاريع تصل كلفها إلى أكثر من مليار دينار في قطاع المجاري لعموم المحافظة ومن أبرزها مشاريع المجاري للمياه الثقيلة ومياه الأمطار في أحياء الموظفين وشهداء الأسرة و الآن يجري تنفيذ مشاريع مجار ثقيلة ومياه أمطار في احياء العامل واليرموك والعباس والزهراء إضافة إلى مشاريع المجاري في ناحية الحر والحسينية وقضاء عين التمر وكذلك تم صرف أكثر من ٥مليارات دينار في مجال إنشاء مجمعات مياه صالحة للشرب وتطوير بعض الشبكات القديمة في عموم المحافظة حتى ارتفعت نسبة مجمعات الماء الصالحة للشرب إلى ٩٠٪ من الاحتياج الكلي للمحافظة إضافة إلى العمل المتواصل بتنفيذ مجمع ماء كربلاء الموحد والممول ماديا من وزارة البلديات والأشغال العامة والذي من المؤمل عند إكماله أن يوفر الاحتياجات المستقبلية لمحافظة كربلاء لمدة ١٠ سنوات قادمة.ويضيف عطية: إن الجانب الصحي اخذ جانباً من حملة الاعمار لان كربلاء لا يوجد فيها سوى مستشفى واحد أنشئ في السبعينيات من القرن الماضي..فقد تم تنفيذ مشاريع بكلفة تجاوزت ١٠ مليارات دينار تمثلت بإنشاء أقسام ومراكز جديدة منها إنشاء الطبابة العدلية وتنفيذ مصرف الدم والعيادة الاستشارية وبناية مستشفى الحميات ومخازن في مستشفى الحسين العام والنسائية للتوليد وتزويد المستشفى بالا جهزه وهذا ما يجعلنا نقول بحصول نقلة نوعية وكمية في تقديم الخدمات في المحافظة خاصة على صعيدي المجاري والماء والصعيد الصحي.

مشاريع البلديات

ويواصل رئيس لجنة الاعمار قوله: بسبب قلة التخصصات المالية لمحافظة كربلاء في الإعمار واعتماد وزارة التخطيط على الكثافة السكانية في توزيع التخصيصات المالية دون النظر إلى طبيعة المحافظة الجاذبة للسكان وما يتوافد إليها من زوار تصل اعدادهم إلى أكثر من ٢٠ مليون زائر سنويا وهذه النسبة من التخصيصات لا تلبي ١٠٪ من حاجة محافظة كربلاء من المشاريع وفي النواحي والاتجاهات كافة جعل تلبية حاجة المواطن من الخدمات يحتاج إلى وقت طويل ولا يمكن تلبيتها في سنة واحدة كذلك كانت السياسة الاعمارية التي تقوم على أساس الاهتمام بمشاريع البنى التحتية أولا ومن ثم المشاريع الاخرى و لكن هذا لا يعني إهمال هذا الجانب حيث تم تخصيص أكثر من ٣٥ مليار دينار إلى مشاريع البلديات ضمن برنامج ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هذا من جانب ومن جانب آخر كانت عملية تحديد الأولويات تقدم على أساس تخصيص٧٠٪ من تخصيصات المحافظة البالغة ٩٣ مليار دينار ضمن برنامج ٢٠٠٦ و٩٠ مليار دينار ضمن برنامج ٢٠٠٧ توزع وفقا للكثافة السكانية ومركز المحافظة والاقضية ويتم تحديد الأولويات من قبل لجنة مشتركة تضم مدراء الدوائر المركزية ولجنة الإعمار ورؤساء لجان المجلس الأخرى، أما في الاقضية والنواحي فيتم تحديد الأولويات من خلال لجان مشتركة تضم رؤساء المجالس المحلية ورؤساء الوحدات الإدارية ومدراء الدوائر المركزية في المحافظة، إضافة إلى لجنة الإعمار. وتخضع هذه الأولويات إلى مصادقة مجلس المحافظة ومن ثم ترسل إلى وزارتي التخطيط والمالية فهذه تتضمن عدالة في نسبة التوزيع كما وتتضمن العلمية تحديد أولويات المشاريع وفقا لحاجة المواطنين.

مليارات الدنانير وتخصيصات المناطق

ويقسم رئيس لجنة الاعمار ما تم تنفيذه وإحالته إلى التنفيذ من المشاريع على القطاعات المختلفة فيقول:انه تم تخصيص أكثر من ٤٨ مليارا و٤٦٤ مليون دينار لمركز المحافظة منها التعليم العالي ٣ مليارات و٨٠٤ ملايين دينار والشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية ٩٩٠ مليون دينار والشركة العامة لتجارة الحبوب ٨٨٠ مليون دينار ومديرية الاتصالات أكثر من ٤٦٠ مليون دينار ومديرية البلدية أكثر من ١١ ملياراً و٢٣٦ مليون دينار ومديرية التربية أكثر من ٥ مليارات و٨٨٦ مليون دينار ومديرية الشباب والرياضة أكثر من ٢٦٦ مليون دينار والصحة أكثر من ٦ مليارات و٨١٠ ملايين دينار والطرق أكثر من ٤٤١ مليون دينار والكهرباء أكثر من ٦ مليارات و٥٨٨ مليون دينار والماء أكثر من ٣ مليارات و٨٩٦ مليون دينار والمجاري أكثر من ٩ مليارات و٣٠٣ ملايين دينار.أما في قطاع الهندية فتم رصد أكثر من ٦ مليارات و٣٠٤ ملايين دينار توزعت على مديرية الاتصالات أكثر من ٣٩٩ مليون دينار والبلديات أكثر من ٣ مليارات دينار و٦٣٩ مليون دينار والتربية أكثر من ٨٨٣ مليون دينار والطرق أكثر من ٩٤٥ مليون دينار والكهرباء أكثر من ٥٥٢ مليون دينار والماء أكثر من ٩٨٩ ملون دينار..وفي عين التمر تم تخصيص أكثر من ٣ مليارات و٤٨ مليون دينار توزعت على مديرية الاتصالات أكثر من ٦٨٣ مليون دينار و٣٠٤ ملايين دينار والأوقاف أكثر من ٤٠ مليون دينار والبلديات أكثر من ١٠١ مليون دينار والتربية أكثر من ٣٤٦ مليون دينار والطرق أكثر من ٢٤٢ مليون دينار والكهرباء أكثر من ٢٥٢ مليون دينار والماء أكثر من مليار و٣٥١ مليون دينار.

أما في ناحية الحر فقد بلغ التخصيص أكثر من ٦ مليارات و٦٤٤ مليون دينار منها لمديرية الاتصالات أكثر من ٤٧١ مليون دينار والبلديات ملياراً و٣٨٠ مليون دينار والشباب والرياضة أكثر من ٩٦٥ مليون دينار والطرق أكثر من ٥٨٧ مليون دينار والكهرباء أكثر من مليار و٤٨ مليون دينار والماء أكثر من ٦٧٣ مليون دينار والمجاري أكثر من مليار و٥٦٥ مليون دينار.

وعن تخصيصات ناحية الجدول الغربي قال رئيس اللجنة:تم تخصيص أكثر من ٤ مليارات و١٢١ ملايين دينار منها ٣٧٥ مليون دينار للبلديات و٧١٠ ملايين دينار للتربية وأكثر من مليار و٨١٠ مليون دينار للطرق و٢٣١ مليون دينار للكهرباء وأكثر من ٩٩٥ مليون دينار للماء..وأضاف: إن هناك مشاريع أخرى للتنفيذ المباشر خصص لها مبلغ أكثر من ٥ مليارات و٣٠٧ مليون دينار والتنظيفات أكثر من ٢٠٤ ملايين دينار.

مشاريع الأقضية والنواحي

ويسرد رئيس لجنة الاعمار المبالغ التي صرفت على مختلف المشاريع فيقول لقد تم تخصيص مبلغ لقضاء عين التمر نفذ فيها بناء ثلاثة أجنحة لثلاث مدارس بكلفة ٣٠٠ مليون دينار وتبليط عدد من الطرق بكلفة ٩٠٠ مليون وتأهيل مرقد السيد احمد بن خاشم بكلفة ٤٠ مليوناً وحفر آبار ونصب مضخات على العيون في مركز القضاء بكلفة مليار و٥٠٠ مليون وإنشاء محطة ضخ وسطية بكلفة مليار و٥٠٠ مليون..أما في ناحية الحر فقد تم بناء مدرسة بكلفة ٨٥٠ مليون دينار وبناء ٦ صفوف في مدرسة أخرى بكلفة ١٢٠ ألف دينار.

وتم مد خطوط طوارئ لعدد من مجمعات الماء بكلفة ٤٢٨ مليون دينار وتأهيل مجمع ماء الفارس بكلفة ١٥٠ مليون دينار وتبليط واكساء عدد من الطرق بكلفة زادت على المليار و٦١٧ مليون دينار ومشاريع المجاري بكلفة ملياري دينار وتأهيل ساحة وناد رياضي بكلفة زادت على ٥٤ مليوناً و ٦٥٩ ألف دينار.

وعن المشاريع التي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٧ في ناحية الجدول الغربي قال عطية..لقد تم تنفيذ ثلاثة طرق واكساء آخر بكلفة مليار و٧٥٥ مليون دينار وكذلك نصب مجمع ماء ومد شبكة أنابيب وصيانة مجمعات مائية بكلفة ٦٢٥ مليون دينار ومد أربع شبكات كهربائية وتحسين أخرى بكلفة ٩٧٥ مليون دينار..وإنشاء منحل مع مخزن بكلفة ١٠٠ مليون دينار وهدم وبناء مدرستين وترميم أخرى بكلفة مليار دينار.

في حين شهدت ناحية الخيرات كما يقول رئيس لجنة الاعمار تنفيذ سبعة مشاريع منها مد شبكة كهربائية بكلفة ٧٥ مليون دينار وإنشاء مدرسة بكلفة ٧٥٠ مليون دينار ومد خطوط طوارئ لخمسة مجمعات مائية بكلفة ٣٩٠ مليون دينار وتبليط مجموعة من الطرق بكلفة مليار دينار وإنشاء مجمع ماء بكلفة ٦١٠ ملايين دينار إضافة إلى شراء آليات بكلفة ٣٧٥ مليون دينار لدائرة البلدية.

ويواصل عطية تصنيفه للمشاريع فيقول إن ناحية الحسينية شهدت تنفيذ بناء مدرسة بكلفة ٨٥٠ مليون دينار ونصب مجمع ماء بكلفة ٧٩٦ مليون دينار ومد خطوط كهربائية وتأهيل وتطوير أخرى بكلفة مليار و١٢١ مليون دينار وتبليط شارعين بكلفة٨٣٨ مليون دينار وإنشاء محطة ومد شبكة مجار لمركز الناحية بكلفة ملياري دينار وردم مستنقعات بكلفة زادت على ٤١ مليون دينار.

أما مشاريع قضاء الهندية فقد قال عنها رئيس اللجنة أنها تضمنت تبليط مجموعة من الشوارع في وسط المدينة وتعريض آخر واكساء ثلاثة شوارع وتبليط شارع رئيس بكلفة مليار و٩٦١ مليون دينار وإنشاء جزء من شبكة كهرباء أم الهوى في الناحية بكلفة ١٠٠ مليون دينار ونصب مجمعات مائية بكلفة ١٥٠ مليون دينار وإنشاء ١٣ جناحاً في ١٣ مدرسة بكلفة ٧٤٥ مليون دينار وتبليط أربعة شوارع بكلفة مليار و١٥ مليون دينار.

مشاريع مركز المدينة

وأكد رئيس لجنة الاعمار إن عدد المشاريع التي نفذت في مدينة كربلاء وحدها بلغت ٥٦ مشروعا شملت جميع أحياء المدينة منها مشروعان كبيران للمجاري بكلفة ٩ مليارات و٣٨١ مليون دينار ومد شبكات ماء في أحياء متفرقة بكلفة ٤٠٠ مليون دينار وإنشاء مجمع بكلفة زادت على ٩٣٣ مليون دينار وإنشاء مختبر الصحة العامة بكلفة ملياري دينار ومخازن الأدوية بكلفة زادت على مليارين و٨٩٧ مليوناً و٨٢٨ ألف دينار واستشارية ومختبر في مستشفى الأطفال بكلفة زادت على ٧٩٢ مليوناً و٨٩٢ ألف دينار وشراء أجهزة طبية بكلفة زادت على ٨٨١ مليون دينار وإنشاء طابق ثان في مستشفى الامراض النسائية والتوليد بكلفة ٤٢٨ مليون دينار وشراء أجهزة طبية مختلفة بكلفة زادت على ٨٨١ مليون دينار ومد خطوط طوارئ وتحويل كابينات وإنشاء ثلاثة مشاريع ثانوية للكهرباء بكلفة زادت على ٤٢٣ مليوناً و٥٢٨ ألف دينار، وتشييد شبكات كهربائية في عدد من الأحياء وخاصة الجديدة منها بكلفة زادت على ٤٨٧ مليون دينار وتجهيز احتياجات مديرية الكهرباء بأعمدة ومحولات وقواطع وجوزات وأسلاك بكلفة ٤ مليارات دينار وبناء ست مدارس بكلفة ٤ مليارات و٨٠٠ مليون دينار وبناء أجنحة لثلاث مدارس بكلفة زادت على ٤٤٠ مليوناً دينار وترميم عدد من المدارس بكلفة ٤٤٠ مليوناً دينار وترميم عدد من المدارس بكلفة ٣٥٣ مليونا و٧٧٥ ألف دينار..أما في مجال تبليط الشوارع فيقول عطية لقد تضمنت تبليط ثلاثة شوارع بكلفة ٣ مليارات و٧٤ مليون دينار واكساء عدد من الشوارع بكلفة زادت على مليار و٦١٢ مليون دينار ومشروع تبليط شوارع حي رمضان بالخرسانة المسلحة بكلفة ٥٢٨ مليوناً و٨٥٣ ألف دينار إضافة إلى عدد كبير من المشاريع المهمة لجميع القطاعات الخدمية والإنسانية والصحية.

> شهدت كربلاء عام ٢٠٠٧ تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع أحيلت جميعها إلى مقاولين أو شركات بكلفة اجمالية بلغت ٩٠ مليار دينار واشرف على انجازها مهندسون أكفاء كما يقول رئيس لجنة الاعمار في مجلس المحافظة فلاح حسن عطية، وهؤلاء اخذوا على عاتقهم الإشراف ومتابعة تنفيذ هذه المشاريع الموزعة على الاقضية والنواحي في المحافظة.
> ويقول عطية ان هذه المشاريع أضيفت إلى مشاريع عام ٢٠٠٦ التي خصص لها ٩ مليارات دينار لتنفيذ ٢٠٠ مشروع أيضا حين انطلقت مبالغ تنمية الأقاليم في حزيران ٢٠٠٦ التي تعتبر الانطلاقة الفعلية للعمل في البنى التحتية في هذه المحافظة التي كانت ترزح تحت الإهمال طوال تاريخها.

الاستفادة من إيرادات مقالع الرمل في تنفيذ مشاريع خدمية صغيرة

طالبوا باللجوء إلى البناء العمودي ومنح قروض لأصحاب العقارات

المتجاوزون على الأراضي المملوكة .. بين جشع المقاولين وغلاء الإيجارات

بغداد/ المدى

انتشرت في بغداد وسائر المدن المساكن العشوائية واغلبها يعد تجاوزاً على املاك الدولة وذلك جراء انهيار النظام السابق في آذار ٢٠٠٣ .

وتحولت خلال أربعة أعوام فقط، من ظاهرة مؤقتة بانتظار فرص أفضل للسكن، إلى تجارة رابحة يقودها أصحاب رؤوس أموال ومقاولون ووسطاء محترفون، يتقنون استثمار حاجة الباحثين عن بضعة أمتار للسكنى هربا من غلاء بدلات الإيجار.

ويقول، موظف في نهاية عقده الخامس، إن "الإيجارات التي أثقلت كاهلي طوال سنوات ما قبل أحداث ٢٠٠٣، وارتفاعها الجنوني بعد الأحداث، هي التي أجبرتني على أن اجمع مدخراتي وما بقي لي من شجاعة، لبناء غرفتين تؤويني وعائلتي على ارض كانت مخصصة لكرة القدم في المنطقة."

ويضيف "لم اكن وحدي فقد فعل هذا قبلي عدد من أبناء المنطقة، وكلنا كنا نريد الخلاص من جشع أصحاب العقارات الذين لا يتوقفون عن رفع الإيجارات بسبب ودون سبب. ماذا كان بوسعنا أن نفعل غير هذا؟"

وتبرر مواطنة اخرى سبب بنائها بضع غرف من الطابوق الرديء على ارض مجاورة لمستوصف طبي، فتقول "اضطررنا إلى ترك منزل عائلة زوجي في مدينة الصدر بعد أن عشنا فيه سبعة أعوام، لم يكن بإمكاننا إنجاب المزيد من الأطفال أو العيش مثل بقية البشر بسبب ضيق المكان والمشاكل التي لا تنتهي، ومن حقنا أن نحصل على ارض نعيش عليها.

" وبثت شكواها من عدم اهتمام الحكومة بتمليك هذه الأراضي للمواطنين الذين هم بأمس الحاجة لها قائلة " نحن نعرف أننا نتجاوز على غير أملاكنا ولكن فليعطني احد من الحكومة حلاً آخر، فنحن من الكسبة الذين يعيشون كل يوم بيومه بلا زيادة ولا نقصان والحمد لله على كل حال".

البعض من سكان منطقة حي الرشاد اشتكى من الوضع الخدمي المتردي للمنطقة وتحدث أبو علي بالقول" نحن نعاني إهمال البلدية لنا، فلا مشاريع لمد أنابيب للماء الصالح للشرب ولا مجار للمياه الثقيلة، صحيح نحن في اغلبنا متجاوزون لكن من الذي يرضى بالمر إلا من ذاق الأشد مرارة " ويضيف "تأمل من الحكومة أن تجد حلاً، كالسماح بتمليكنا الأرض التي قمنا ببناء بيوتنا عليها بالأقساط بما يتناسب وقدرتنا المادية ".

المرجعيات الدينية بدورها حاولت الحد من تفشي هذه الظاهرة، فقد اصدر المرجع الديني آية الله العظمى علي السيستاني فتوى بتحريم التجاوز على الأراضي العامة المسجلة باسم البلدية أو إحدى دوائر الدولة وبناء دور سكنية عليها دون الحصول على أية موافقات من الجهات ذات العلاقة، واعتبر أن من قام بالبناء في هذه الأراضي لم يستتبع ذلك حقا له فيها بالإمكان إلزامه بالتخلية. اما عبد السلام الكبيسي رئيس قسم التفسير وعلوم القرآن في كلية الإمام الأعظم ببغداد فقد أفتى بعدم جواز وضع اليد على المال العام من غير إذن السلطان لأنه يعد تعديا محرما، ومن ثم فإن على المعتدي أجر المثل من وقت الاعتداء إلى زوال اليد، وعلى المعتدي ضمان ما أتلفه من مال مع وجوب إخلاء المكان على الفور.

احد المتجاوزين على ارض للدولة في منطقة بغداد الجديدة قال " من حقي أن يكون لي دار ألتجئ إليها من جور ارتفاع بدلات الإيجار والارتفاع المرعب في أسعار قطع الأراضي والعقار " ويضيف " لم استطع أن احصل حتى على مئة متر لأحولها إلى مسكن يؤويني وعائلتي، حتى وجدت هذا البيت الصغير الذي لا يتجاوز المئة متر مربع في ارض مملوكة للدولة ومتجاوز عليها من قبل الساكن قبلي، فهو قام ببنائها واشتريتها بمبلغ سبعة ملايين دينار بعد أن بعت سيارتي " واثر تساؤل طرحناه عليه بشأن إمكانية إصدار الحكومة لقرار إخلاء أجاب"انا اعرف إني جازفت بعملي هذا لكن ماذا افعل؟ انا أيضا أعيش هاجس أن تقوم أمانة بغداد بطردي، ولكن أملي في أن يصدر قرار ينصفنا نحن ذوي الدخل المحدود الذين قضينا أعمارنا في حروب وفقر اكبر من خوفي من القرار".

لكن أبا احمد الساكن في نفس منطقة التجاوز قال " ليس من حق احد أن يزيل البيوت التي قمنا ببنائها، سنمارس حقنا في التشبث بما بنينا." هذه البيوت على بساطتها تؤوي الآلاف من ذوي الدخل المحدود الذين لا يمتلكون القدرة على بناء بيوت من دخلهم الذي لا يسد إلا رمقهم " وأضاف "مع تفشي البطالة وبقاء الكثيرين من دون عمل فترات طويلة بسبب العنف أحيانا أو بسبب حظر التجول أحيانا أخرى يجعل من غير الممكن أن يحصل الناس على دخول تسمح بفائض ادخار، إلا إذا فعلت الحكومة مثلما تفعل دول الخليج وتمنح قروضا لشراء منازل أو تقوم بتنفيذ وعودها بتوزيع أراض سكنية أو بناء مجمعات لمن هم في مثل وضعنا". ومع ذلك فليس كل من بنى داراً بعد أن تجاوز على ارض مملوكة للدولة هو من المعسرين فالبعض يتحدث عن مقاولين يقومون بوضع اليد على الأرض وبناء البيوت والمحال التجارية من دون وجه حق ومن ثم بيعها إلى المواطنين مستغلين أزمة السكن المتفاقمة وضعف تطبيق القوانين التي تصدرها أمانة بغداد برفع التجاوزات لانشغال أجهزة الدولة التنفيذية بحل معضلة الأمن في بغداد.

أبو داود الذي امتهن بيع وشراء العقارات المتجاوز عليها يقول " ليست الأرض هي من نقوم ببيعها وشرائها، نحن نبيع البناء فقط" ويضيف " هناك أزمة سكن لا احد من الدولة على ما يبدو قادر على حلها، ما نفعله نحن هو التوسط لبيع البناء بثمن المواد الإنشائية التي تكلفها واضع اليد الأول، وإلا لكانت أسعار البيع والشراء أعلى بكثير من المتداولة حاليا" وحول أسعار العقارات المتجاوز عليها يقول " الأسعار ليس متساوية فقد تجد بيتين متجاورين احدهما بضعف سعر الآخر وهذا يأتي من نوعية البناء، فكما قلت نحن نبيع البناء فقط، البيت المبني بالآجر يختلف عن المبني بالثرمستون أو(البلوك) وكلما توفرت الخدمات في المنطقة زاد السعر " وأورد أبو داود أمثلة على ذلك " البيت ذو البناء الجيد في منطقة بغداد الجديدة يتراوح بين سبعة لغاية عشر ملايين دينار أما البيوت التي تم التجاوز عليها في مناطق مثل المنصور أو الكرادة فتباع بنحو ١٧ مليون دينار وأكثر، وهناك بيوت بأقل من ذلك بكثير "

وبشأن تقبل المشترين لإمكانية صدور أمر الإخلاء قال " أنا أعي المخاطر التي قد تأتي بسبب هذا الشراء ولكني آمل في إيجاد حل لمعضلتنا، قد اخسر ما جنيته خلال حياتي كلها، لكن ماذا افعل إذا كان صاحب العقار الذي اسكن فيه حاليا يطالبني بإخلاء عقاره خلال شهر"؟. أبو علي أحد سكنة منطقة (أم الورد) في كرادة مريم تحدث بخصوص معضلة المنطقة التي تمتد إلى أكثر من أربعة عقود والتي كما يقول بدأ التجاوز عليها منذ نزوح العائلات من جنوب العراق إلى بغداد أيام عهد الإقطاع ويضيف" قبل ٢٠٠٣ ابلغونا أن هناك تعويضات ستمنح لسكنة قطعة الأرض وان الدولة ستقوم بهدم المنطقة بالكامل وبناء مجمع سكني على أن يتم منح العائلات التي تسكن فيها شققا في المجمع" وأكمل " لكن الاتفاق لم يتم فالحرب الأخيرة أجلت التنفيذ إلى وقت غير معلوم، إلا أننا نسمع منذ بعض الوقت أن الحكومة الحالية ستقوم بتنفيذ هذا المشروع ونحن ننتظر". قائممقام مدينة الصدر في بغداد من جهته قدم مقترحا بشأن توزيع قطع أراض في ارض زراعية خلف السدة الشمالية وقال " تعتبر مدينة الصدر احد أكثر مناطق بغداد كثافة سكانية والتي بدأ سكانها بالنزوح منها واستغلال قطع الأراضي المملوكة للدولة والمتروكة وقام بعض المتجاوزين ببنائها بشكل عشوائي وغير منظم وتخلو من الخدمات" واستطرد " اقترح توزيع قطعة الأرض الزراعية الواقعة خلف السدة الشمالية نظرا لكبر مساحتها والتي تقدر بسبعة وعشرين كيلومترا مربعا" مضيفا " إن قيام الحكومة بتوزيعها على المستحقين لمعالجة هذه الظاهرة أفضل من تركها على وضعها الحالي إذ قام مؤجرها من البلدية ببيعها إلى المواطنين بشكل عشوائي مستغلا حالة الفوضى التي أعقبت عام ٢٠٠٣ " مؤكدا أن هناك إمكانية " لبناء مجمع سكني على غرار مجمع الحبيبية الذي يتكون من بنايات ذات ثلاثة طوابق، إضافة إلى إمكانية توزيع قطع أراض لبناء المساكن والمدارس نظراً لحجم الأرض الكبيرة"مؤكدا على أهمية " منح قروض لأصحاب العقارات واللجوء إلى تسهيل إجراءات البناء العمودي، الأمر الذي سيترتب عليه التخفيف من حدة الظاهرة".

معمل نسيج الناصرية: زيادة الرواتب وتقادم المكائن وراء تدنّي الانتاج

الناصرية/ المدى

يعاني معمل نسيج الناصرية جملة مشكلات في مقدمتها مشكلة التمويل فضلاً عن تقادم المكائن التي يعود تاريخ إنشائها الى سبعينيات القرن الماضي.

وقال مدير معمل نسيج الناصرية جميل عبد الكاظم ، أن قدم الخطوط الإنتاجية في المعمل وزيادة عدد العاملين خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن مشكلة سلم الرواتب ونظام التمويل الذاتي الذي أقرته وزارة الصناعة وراء ركود الانتاج المحلي للمعمل وتدنيه إلى مستويات منخفضة مقارنة بالفترات السابقة.

واضاف انه "منذ إنشائه في أواخر سبعينيات القرن الماضي رفد هذا المعمل السوق المحلية بإنتاجه طوال ثلاثين عاما، إلا انه تعرض إلى الحرق والنهب خلال الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣ حتى وصلت نسبة الأضرار فيه إلى ٩٠٪." لافتاً الى إنتاج المعمل قد أخذ بالتناقص لقدم المعدات والمكائن الموجودة حاليا مشيراً الى ان الجهود الذاتية للعاملين والإدارة الرئيسية في بغداد إذ اعيدت بعض الأقسام الإنتاجية إلى العمل بعد عام٢٠٠٣، ولكن لم تجر على هذا المعمل أي صيانة أو تطوير لخطوطه الإنتاجية ومعظم مكائنه قديمة ومعطلة."

وذكر أن "المعمل يعاني مشكلة نظام التمويل الذي وضعه بول بريمر عام ٢٠٠٣، فضلا عن قدم المعمل الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي وزيادة عدد العاملين من ٦٠٠ موظف في فترة النظام السابق إلى ٢٢٠٠ موظف نتيجة لعودة المفصولين السياسيين والنازحين من المناطق الساخنة."

وبين أن "المعمل عاد إلى الإنتاج بتكليف من الشركة العامة للصناعات الصوفية حيث بدأنا عام ٢٠٠٤ بعملية الإنتاج بعد أن تمت إعادة تأهيل بعض المكائن التي دمرت بسبب دخول قوات الاحتلال واتخاذ المعمل قاعدة عسكرية ما تسبب في عطل المكائن إثر العبث بها."

واوضح:"بدأ المعمل مطلع ٢٠٠٤ بالعمل ووصلت كمية الإنتاج من البطانيات إلى ٤٠٠٠ بطانية في اليوم الواحد و١٥٠٠٠م من القماش." منوها إلى أن "التشغيل التجريبي لمعمل نسيج الناصرية بدأ عام ١٩٧٩ بطاقة تصميمية تبلغ ٤٥٠ ألف بطانية ومليوناً و١٢٨ ألف متر قماش سنويا."

وقال أن "زيادة عدد العاملين وارتفاع مرتباتهم لم يرافقه تناسب في المستوى الإنتاجي وإن المعمل لو كان يعمل بطاقته التصميمية لكان عاجزاً عن تمويل ٢٢٠٠ موظف في حين يستطيع معملنا أن يقدم منتجاته بقدر الإنتاج الحالي وبعدد عاملين لا يتجاوز الـ ١٠٠ موظف."

وأضاف أن "رواتب جميع العاملين في المعمل ارتفع من ٤ ملايين دينار إلى ٣٥٠ مليون دينار." مشيرا إلى أن "هذه الأسباب وغيرها كانت وراء ركود المنتج المحلي للخطوط الانتاجية في المعمل." مذكراً انه "وعلى الرغم من مطالبتنا بتهيئة المعمل وتحديث خطوطه الإنتاجية وتقليص عدد العاملين فيه إلا إننا لم نجد آذانا صاغية ".ونوه إلى أن المعمل " يعاني عدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار وبالتالي عدم اشتغاله بالشكل المناسب لينافس البضائع الأجنبية التي أخذت تتدفق على البلد بلا ضوابط."

وطالب عبد الكاظم أن "تكون هناك دراسة للبنى التحتية بما فيها تحديث المكائن ودراسة عدد العاملين والقدرة الإنتاجية لهذه المكائن ودعم المنتج المحلى من خلال فرض الضرائب على المنتجات المستوردة."

وبشأن كيفية الاعتماد في احتساب أجور الموظفين والعاملين في المعمل، قال إن "المعمل يعتمد اعتماداً كلياً على التمويل الذاتي، حيث إن اقل راتب يتقاضاه الموظف في المعمل هو ١٣ ألف دينار وأعلى راتب هو ٢٠٠ ألف دينار لمدير المعمل."

وذكر أن "عدد الذين يتقاضون مبلغ ١٣ ألف دينار هم ٦٠٠ موظف في حين إن عددا من الموظفين قدموا على سلفة من الدولة ونقوم باستقطاع مبلغ ٨٠ الف دينار وان هذا المبلغ لا يكفي مقارنة بما يقطع من راتب الموظف من مبلغ السلفة."

من جانبه، قال على كاظم غضيب مدير إدارة المعمل إن "عدد الموظفين قبل ٢٠٠٣ هو ٦٨٠ موظفا وان نسبة الإنتاج هي ٧٥٪، في حين إن عدد المنتسبين الآن هو٢٠٣٠ منتسبا وان نسبة الانتاج هي ٢٥ ٪." مضيفا أن "عدد العائدين إلى العمل من المفصولين السياسيين هو ١١٠٠ موظف ومن المهجرين ١٥٠ موظفا."